المحاكمة العادلة هدف كل منظومة قضائية وهذا الهدف يقتضي السعي وراء كشف الحقيقة عن الوقائع التي يصفهلا القانون بالجريمة و يتعين اسنادهذه الوقائع لمرتكبيها حتى يقتص المجتمع منه بتوقيع العقوبة اللازمة عليه.

و ضمانا لكل المبادئ السامية التي تحكم و تهدف الى المحاكمة العادلة ألزم المشرع المحكمة والجهات القضائية الأخرى سماع أطراف الدعوى وفقا لاجراءات قانونية تضمن شفافية و نزاهة المحاكمة.

ولاشك أن كل شخص أو طرف من أطراف الخصومة قد يكون جاهلا بالقوانين مما يحق له الاستعانة بالدفاع الذي أوكلت له مهمة مساعدة العدالة.

فحق الدفاع مرده و أصله يعود الى حق الانسان الطبيعي في الدفاع عن نفسه وهو من الحقوق التي تبنتها و كرستها أغلب التشريعات الوضعية.

كل ذلك يقتضي على الجهات القضائية الماثل أمامها المتهم أن لا تبخسه حقه في اثارة كل طلب أو دفع من شأنه أن يعزز براءته تكريسا لمبدأ قرينة البراءة وبالتالي فان القضاة مجبرون على الرد على الدفوع التي تثار أمام المحكمة اذا كانت مستوفية للشروط القانونية حتى لا يكون اخلالا بحقوق الدفاع.

و سواء قام المتهم بالدفاع عن نفسه أو اختار محاميا لا يتحقق أصل البراءة اذا لم تعطى الوسيلة اللازمة لاثبات هذا الحق و لايكون ذلك الا بابداء الدفوع التي من خلالها يقوم المتهم بالدفاع عن نفسه.

أهمية دراسة الموضوع تكمن في ان الدفوع الموضوعية في المسائل الجزائية لها أثر كبير في توجيه الخصومة الجزائية و سير الدعوى .

الدفوع الموضوعية من المواضيع المهمة لانها تعتبر وسيلة من وسائل الدفاع وهي تستحق البحث و التعمق لما يحمله الموضوع من اشكالات قانونية مهتلفة و متعددة كذلك ما لها من أثر في الدعوئ الجزائية يصل حتى نفي أرمان الجريمة.

كما يمكن الاستفادة من الموضوع من طرف الأساتذة و الباحثين كونه يعالج مسائل مهمة وهي الدفوع الموضوعية.

من هنا يمكن طرح الاشكالية التالية:

كيف تقسم الدفوع الموضوعية حسب الأركان العامة للجريمة؟.

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التحليلي كونه يحقق أهداف الدراسة بالاضافة للمنهج الوصفي.

اما المنهج التحليلي يهدف الى تحليل بعض القواعد القانونية التي تنص على بعض الدفوع الموضوعية كذلك بعض قرارات المحكمة العليا.

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على جانب مهم وهي الدفوع الموضوعية كونها مرتبطة أساسا بأركان الجريمة.

يمكن الاستفادة من الموضوع من طرف الطلبة و الباحثين كونها تحتوي على مسائل قانونية مستمدة من الواقع وكذكثر في الموضوع و فهمه و الاستعانة به في الحياة العملية.

يمكن القول انه لم يسبق تناول هذا الموضوع بهذه المنهجية و الخطة و مع ذلك قمنا بالاستعانة ببعض الدراسات القانونية السابقة و التى تناولت الموضوع يشكل مغاير تماما

كذلك الاستعانة ببعض المؤلفين و الكتب والمراجع بالاضافة الى بعض المحاضرات الملقاة و التي تخدم الموضوع.

أهم الصعوبات التي اعترضتنا في انجاز هذا البحث هو قلة المراجع وكذا اتساع الموضوع و شساعته مما يصعب ضبطه في مذكرة ماستر.

بناءا على الاشكالية المطروحة قسمنا البحث الى فصلين.

الفصل الأول ماهية الدفوع بصفة عامة تطرقنا في هذا الفصل الى مبحثين المبحث الأول مفهوم الدفوع بصفة عامة ثم في المبحث الثاني مفهوم الدفوع الموضوعية.

-اما الفصل الثاني خصصناه لتقسيم الدفوع الموضوعية حسب الأركان العامة للجريمة تناولنا فيه ثلاث مباحث المبحث الأول الدفوع الموضوعية التي تهدف الى انتفاء الركن انتفاء الركن الشرعي للجريمة .

المبحث الثاني:الدفوع التي تهدف الى انتفاء الركن المادي للجريمة.

المبحث الثالث:الدفوع التي تهدف الى انتفاء الركن المعنوي للجريمة.